الجديد، وينسّق خطواته وإياه، إذ أن هذا الأمر ذو حساسية بالغة بالنسبة له خصوصاً وإنه ربط في الماضي استمرار عملية كامب ديفيد بالمراهنة على إعادة انتخاب كارتر» (مردخاي بركاني، دافار، ٢٧ / ٢/١٩٨١).

وليس الموقف المصري الراهن الرافض لتجديد مفاوضات الحكم الذاتي فحسب، هو الذي يقلق اسرائيل، في نطاق علاقاتها مع مصر، وإنما هنالك قضيّتان لا تقلاّن أهمية، وتتعلّق الأولى منهما بتشكيل قوة المراقبة في سيناء؛ أما الثانية، فتتعلّق بقضية الاختلاف في المواقف بين الطرفين من مسألة تقييم الدور الاوروبي الغربي، مستقبلاً، في عملية التسوية في الشرق الاوسط. وبالنسبة للقضية الاولى، تصرّ اسرائيل على موقفها، القائل بعدم تحقيق الانسحاب الكامل من سيناء، المفروض أن ينتهي في نيسان (ابريل) ١٩٨٢، دون أن تقوم قوة مراقبة متعدّدة الجنسيات تشمل عناصر أميركية، أو في حال عدم تحقيق ذلك، أن تكون القوة أميركية بحتة (هآرتس، ٢٦ / ٢/١٩٨١). والخلاف بين مصر واسرائيل يدور حول حجم القوة ودورها، إذ بينما تطالب اسرائيل بقوة ضخمة ذات تأثير، فإن مصر تريدها صغيرة لمراقبة الانسحاب الاسرائيلي فقط، الأمر الذي ترفضه اسرائيل كلياً (ر.إ.إ.، العدد رقم ٢٢٨٢، ٣و٤ / ٣/١٩٨١، ص ٨ – ٩). كذلك فإن مصر ترحّب بمشاركة دول افريقية في تشكيل هذه القوة بينما ترفض اسرائيل ذلك بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين هذه الدول في الماضي (هآرتس، ٢/٣/١٩٨١). وقد قدم وفد اميركي برئاسة نائب مساعد وزير الخارجية مايكل سنيدن، في ٢٥ شباط (فبراير) الماضي إلى اسرائيل، لإجراء مباحثات حول تشكيل هذه القوة. وقد انتقل الوفد إلى القاهرة لإجراء محادثات مماثلة؛ حيث اعلن رئيسه على اثرها أنه «تم تحقيق أساس قوي للإتفاق حول تشكيل قوة متعدّدة الجنسيات لحفظ السلام في سيناء»، وانه ما زالت هنالك بعض الخلافات بين مصر واسرائيل، إنما يمكن التغلّب عليها (المصدر نفسه). ويلاحظ أن اسرائيل تحبذ، بشكل قوي، أن تكون القوة اميركية على اعتبار «أن وجودها يمكن أن يشكّل عامل ردع قوي أكثر من أية قوة أخرى... [كذلك] يحتمل أن تتحوّل هذه القوة في المستقبل إلى أساس أو عامل قوة لوجود عسكري أميركي استراتيجي في المنطقة» (يديعوت احرونوت، ٢٠ / ٢/١٩٨١). والجدير بالذكر، أن وزير الخارجية الاسرائيلي السابق موشي دايان، اقترح إبرام معاهدة دفاع اسرائيلية – اميركية كأسلوب أفضل من تشكيل قوة متعدّدة الجنسيات للمراقبة في سيناء. وأضاف دايان: «أنه، كما يبدو، مستحيل موافقة الكونغرس على تشكيل قوة لمراقبة سيناء لفترة غير محدّدة بعد جلاء القوات الاسرائيلية. ولذلك فان الضمان الحقيقي الوحيد بالنسبة لإسرائيل يتمثّل في إبرام معاهدة دفاعية بين اسرائيل والولايات المتحدة» (السفير، ٥ / ٣/١٩٨١). إلا أن بيغن رفض هذا الاقتراح بقوله: أن «التزام أميركا بتشكيل هذه القوة يشكّل جزءاً لا يتجزّأ من معاهدة السلام» (المصدر نفسه).

أما بالنسبة للقضية الثانية التي هي موضع خلاف بين اسرائيل ومصر، فإنها تتعلّق بتقييم الدور الأوروبي في المنطقة في المستقبل، كما سبق وذكرنا. فإسرائيل ترفض المبادرة الاوروبية من أساسها، وقد علّق رئيس الحكومة بيغن على خطاب السادات أمام البرلمان الاوروبي بقوله إن حكومته تعارض الضمانات الأوروبية لتسوية شاملة في الشرق الأوسط (دافار، ١٢/٢/١٩٨١). وأضاف بيغن، معلّقاً على دعوة السادات لدول اوروبا الغربية دعم مسار السلام في الشرق الاوسط، ان مبادرة اوروبية منفصلة في المنطقة هي أمر ضار، خصوصاً إن كانت هذه ترتكز إلى قرارات البندقية التي خصّصت لـ م.ت.ف. دوراً هاماً في تسوية النزاع. وأكّد بيغن أن اسرائيل لن تجري مفاوضات مع منظمة التحرير، وهي ترفض وجهة نظر السادات بشأن القدس ومنح حق تقرير المصير للفلسطينيين، إذ أن هذه الامور غير واردة في اتفاقات كامب ديفيد (هآرتس، ١٢/٢/١٩٨١). وكانت المصادر الاسرائيلية قد نشرت مضمون تقرير سري للمجموعة الاوروبية، صادقت عليه الدول الأوروبية التسع خلال مؤتمرها في اللوكسمبورغ، في مطلع كانون الأول (ديسمبر) الماضي، وأهم ما ورد فيه هو دعوة